

اثر الحوكمة المؤسسية على فاعلية التدقيق الداخلي

د. زياد الزعبي

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى التزام المدققين الداخليين بحوكمة الشركات. وما مدى قدرة المدقق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية على نجاح خطط التحكم المؤسسي، والتزام إدارة الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها. و تناولت مشكلة الدراسة موضوع حوكمة الشركات حيث ان الاهتمام بحوكمة الشركات في الاردن لا يحظى باهتمام كبير من قبل الشركات والمحاسبين في الاردن من هنا فأن الدراسة تحاول الاجابة على التساؤل التالي : ما مدى تطبيق المدققين لحوكمة الشركات الاردنية ومدى قدرتها على زيادة فاعلية التدقيق الداخلي خصوصا. و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة وبين فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي، و أوصت الدراسة بأن تعمل الشركة على تطبيق الحوكمة لزيادة فاعلية المدقق الداخلي والعمل على تطوير نظام معياري شامل للحوكمة يلائم البيئة المحلية الأردنية ويكون مقياسا أساسيا يتم استخدامه في الشركات.

Abstract

The research aims to identify the extent of commitment of Internal auditors to corporate governance. And the ability of corporate governance to increase the efficiency of the internal auditing, and finally achieving corporate governance plans.

The study addressed the problems associated with corporate governance, so it examined the extent that corporations are applying corporate governance .

The study found a positive relationship between governance and Administration profits and the existence of a positive relationship between governance and dividend policies.

The study recommends that the company is working on the application of governance to increase profits and work to develop a comprehensive standard system of governance fits the local environment of Jordan and be a key measure used in the companies.

المقدمة:

لقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة لدى الديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف الإشراف والتدقيق والرقابة عمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

ان عمليات التدقيق الفعالة مع حاكمية مؤسسية جيدة ، تعمل مجتمعة على خلق بيئة مثالية لتحقيق ما تصبو اليه المنشأة من اهداف ويساعدها على حماية مصالح كل الاطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، كما وينظم العلاقات القائمة بين ادارة الشركة التنفيذية ومجلس ادارتها ولجنة التدقيق فيها، مما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة اسهمها في السوق.

ان أزمة المسؤولية والمصادقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين المحتملين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم إعطاء مدققي الحسابات أشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات كما حدث من انهيارات مالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام السابقة .

ويمكن القول أن شركات التدقيق يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في الكشف عن الفساد والتزوير في القوائم المالية وإبلاغ ذلك لمستخدمي القوائم المالية . ولا يمكن تنفيذ تلك العمليات الا من خلال انظمة الشركة المتجسدة بفهوم الحوكمة المؤسسية. لذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات على المستوى الدولي والمحلي ، في محاولة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في التقارير . فعلى المستوى الدولي ، اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي . ومن أهم الأمثلة مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات والتي أصدرت في عام 1999 وروجعت في عام 2004 (OECD,2004) ومبادئ معهد التمويل الدولي في مجال حوكمة الشركات والآليات اللازمة لتشغيل هذه المبادئ (IIF,2002).

وعلى المستوى المحلي ، قطعت الأردن شوطاً في تطبيق الحوكمة المؤسسية لعلاج مشاكل شركاتها، إلا أن النتائج المحققة أقل من التوقعات، مما يعني أن هناك أسباباً أخرى لذلك لم يتم اكتشافها أو لم يتم معالجتها بدقة، وهي مشاكل ومعوقات قانونية تجعل من تحقيق الشفافية في معالجة مشاكل الشركة وفي تحقيق الموامة بين مصالح جمهورها فيها بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد والإجراءات ، مثل الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الأردنية وضرورة تداول السلطة في مجلس الإدارة، كذلك البدء بمساءلة مساءلة مجلس الإدارة عن أخطائه، وتحقيق الفصل بين وظيفة رئاسة مجلس الإدارة ونائب رئيس المجلس، والسماح بنشر تقارير واقعية لمدققي الحسابات عن أداء الشركات الأردنية، وهي أساسيات وبدائيات الحوكمة المؤسسية (العقدة وجودة، 2007).

مشكلة البحث:

تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، ومدقق الحسابات. ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة، حيث يختص النوع الأول بإدارة المنشأة ذاتها، مثل قوة التدقيق الداخلي داخل الشركة، مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، قوة واستقلال لجنة التدقيق، ودرجة اعتماد إدارة الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

بينما يختص النوع الثاني بمدقق الحسابات، الذي يقوم باعتماد القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة وإبداء رأيه الفني عليها، وتشمل آليات تحقق الرقابة على أداء مدقق الحسابات مثل التغيير الإلزامي لمدقق الحسابات بصفة دورية، درجة استقلال مدقق الحسابات، مدى التزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية، معايير رقابة الجودة، ومدى تقديم مدقق الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق..

هدف البحث:

تهدف الدراسة في هذا البحث - بشكل رئيسي - إلى استطلاع آراء مدققي الحسابات والمستثمرين في مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على مدققي الحسابات (الداخلية) ومستخدمي التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى التزام المدققين بحوكمة الشركات.
2. ما مدى قدرة المدقق الداخلي في الشركات المساهمة الأردنية على انجاح خطط التحكم المؤسسي؟
3. التعرف على مدى التزام إدارة الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها، واثرا على زيادة فاعلية المدقق الداخلي .
- 4.

أهمية البحث:

قد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة حيث انها تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الاجراءات تضمن حقوقهم في الانتخاب وتوفير المعلومات وحقوق الملكية في الاسهم وممارسة الخيارات المالية ان وجدت.

ويساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية كافة الاطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، حيث ينظم العلاقات القائمة بيد ادارة الشركة التنفيذية ومجلس ادارتها ولجان التدقيق فيها، مما يعمل على تخيض مخاطر الشركة ورفع قيمتها السوقية.

إن التدقيق المحاسبي يساعد على حوكمة الشركات من خلال مراجعة بياناتها المالية والتأكد من أن عملياتها المحاسبية تتم بصورة سليمة وواقعية مما يؤدي إلى دقة وزيادة احتمالات نجاح حوكمة الشركة ومستقبلها. وتساعد إدارة الأرباح في تحديد مدى قدرة الشركات على استغلال الأرباح واستثمارها بشكل فاعل، مما يؤدي الى جذب الاستثمارات ودعم الاداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

فرضيات الدراسة:

تم صياغة اهداف الدراسة من خلال الفرضية العدمية التالية
H01: لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وبين فاعلية المدقق الداخلي
وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي

منهجية الدراسة

أسلوب الدراسة:

تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، من أجل تحليل بيانات موضوع
الدراسة .

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

فترة الدراسة :

تم تغطية متغيرات الدراسة للفترة الزمنية (2013/2012).

أساليب التحليل الإحصائي :

تم إجراء عملية التحليل الإحصائي عن طريق استخدام الرزم الإحصائية الجاهزة
(SPSS)، وعن طريق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).

وسائل جمع المعلومات

تمت عملية جمع المعلومات الخاصة بالدراسة من المصادر الآتية:-

المصادر الأولية: تم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات والتي من خلالها يتم تحليل
هذه البيانات.

المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة
بموضوع الدراسة، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية في الشبكة العالمية (الإنترنت).

الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية:

- دراسة بتول نوري وعلي سلمان (2010) بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشكلة تضارب المصالح. توصلت الدراسة أن حوكمة الشركات تعد نظاماً يرتكز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة بالهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها. وأن حوكمة الشركات تقوم على مجموعة من المبادئ التي تحدد العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة. وتوصي الدراسة بالأخذ بنظر الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات اثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإتباع المبادئ السليمة (لحوكمة الشركات) وذلك لخلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.

- دراسة درويش بعنوان "دور لجان التدقيق في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية (دراسة ميدانية، 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بدور لجان التدقيق في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وتحقيقاً لذلك قام الباحث بعمل استبيان ووزعه على عينة من مدقي الحسابات الداخليين والخارجيين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 26 - العدد الثاني- 2010 رشا حمادة وعلى عينة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين، وفضلاً عن ذلك وتأكيداً للدور الذي من الممكن أن تؤديه لجان التدقيق في زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية قام الباحث بإجراء دراسة عملية على إحدى شركات الاتصال الخلوية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ضرورة إلزام الشركات بتشكيل لجنة تدقيق، لأنها لو انتهجت فلسفة الاختيار فمن المؤكد انخفاض عدد الشركات التي تقوم بتكوين لجنة تدقيق.

2. ضرورة قيام لجنة التدقيق بإعداد تقرير عن نشاطها والنتائج وإرفاقه مع التقارير المالية المنشورة.

3. ضرورة العمل على تنظيم مهنة التدقيق والمحاسبة في بيئة الأعمال في سورية، والترخيص لنقابة تحتوي ضمن هيكلها على هيئة مسؤولة عن الإشراف على لجان التدقيق في الشركات والمؤسسات المالية، بحيث تسهم هذه البيئة بدعم استقلال لجان المراجعة في شركات ومؤسسات الأعمال.

4. ضرورة أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بمؤهلات وخبرات خاصة حتى يتمكنوا من القيام بوظائفهم بكفاءة وفعالية، ويكونوا على قدرة بتحليل مخاطر إعداد تقارير مالية احتيالية وتقييمها.

- دراسة (السعدني) (2009) بعنوان: مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات:

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، وفي الواقع هذا الاهتمام بالشفافية وإفصاح لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين

والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما تنتشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات.

ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

ويمكن القول أن افلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى الى عدم الالتزام بالشفافية والإفصاح.

ولذلك يعتبر التزام الشركات بالشفافية والإفصاح من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبيانات في كل من مناحي الحياة.

دراسة (عيسى، 2008) بعنوان: العوامل المحددة لجودة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر".

وقد تناولت مناقشة العوامل المحددة لوظيفة التدقيق الداخلية والمتمثلة في أهلية المدققين الداخليين ومستوى الخبرة المهنية والتدريب والتأهيل والتي تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي. وقد استخدم المنهج الوصفي لمناقشة هذه العوامل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن زيادة موضوعية المدققين الداخليين ومن خلال زيادة درجة الاستقلال التي تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق، و تحسين جودة أداء عمل وظيفة التدقيق الداخلي ومن خلال وجود خطة ملائمة للتدقيق الداخلي، وبذل المدققين الداخليين للعناية اللازمة، ودعم الإدارة العليا لوظيفة التدقيق الداخلي بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدي إلى تحسين جودة وظيفة التدقيق الداخلي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المصرية، واستمرارية فحص جودتها بمعرفة أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة في هذا المجال كالمدققين الخارجيين، وذلك لضمان أداء وظيفة التدقيق الداخلي بمستوى مرضي من الجودة.

- دهمش وأبوزر بعنوان: "أخلاقيات المحاسبة الإبداعية عرض وتحليل" (2005).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المحاسبة في تزويد جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة وخارجها بالبيانات المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وذلك من خلال دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية) مواجهة تحديات التحايل والتضليل في طرائق استخدام المبادئ المحاسبية. كما هدفت الدراسة إلى تعرف آراء بعض الجهات المهنية في تحديد معيار الغش والخطأ في القوائم المالية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وأساليب معالجتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالأرقام وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه، ولكن تستطيع أن تخدع بعض الناس طول الوقت لكن لا تستطيع أن تخدع الناس كلهم. والحل للمحاسبة الإبداعية هو التحلي

بالنزاهة والأخلاق في كل عمل يقوم به المحاسبون أو المديرون أو المدققون أو الموظفون والمسؤولون أو أي شخص كل حسب الدور الذي يقوم به.

ثانياً : الدراسات الأجنبية:

دراسة (Gerrit Sarens ، 2007) بعنوان

"The role of internal auditing in corporate governance qualitative quantitative insights on the influence of organizational and characteristics".

تناولت الدراسة موضوع "دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات"، وقد هدفت إلى مناقشة تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي ونوعي في إطار دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، وكان من أهم نتائجها أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام التدقيق الداخلي والخارجي، كما أن قرارات الإدارة العليا لها تأثير هام على أداء التدقيق الداخلي وعلى عملها، وبالتالي فإن هذه المراجعة قادرة على مقابلة معظم القرارات الصادرة من الإدارة العليا والتي بدورها توفر الدعم والمساندة للتدقيق الداخلي والخارجي.

- دراسة Keinath and Walo (2004) بعنوان مسؤوليات لجنة التدقيق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمسؤوليات الأساسية للجنة التدقيق، وبشكل خاص تسليط الضوء على دورها بالإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية، لذلك تضمنت أنه يجب على لجنة التدقيق أن تقوم بمراجعة التقارير المالية مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي، وأن تقوم بإعادة النظر بألية اختيار الإدارة لسياساتها المحاسبية، وتضمنت هذه الدراسة عينة ل 100 شركة مدرجة في مؤشر ناسداك كل منها لديها لجنة مراجعة، وذلك لتحديد نسبة تنفيذ لجنة التدقيق لمسؤولياتها، وكانت النتيجة أن نسبة 100 % من لجان التدقيق بالشركات تكون مسؤولة عن تدقيق التقارير المالية السنوية، و 95 % من الشركات أظهرت أن لجنة التدقيق تقوم بمناقشة هذه التقارير مع الإدارة والمدقق الخارجي. ونسبة 84 % من لجان التدقيق تقوم بتدقيق التقارير الربعية، ونسبة دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية) 68% تقوم بمناقشة هذه التقارير الربعية مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي، وفضلاً عن ذلك يتوجب على لجنة التدقيق بناءً على تعليمات من البورصة أن تصدر تقريراً يرفق مع التقارير المالية. وأخيراً فيما يتعلق باختيار السياسات والمبادئ المحاسبية يجب أن تحصل لجنة التدقيق على تقرير من المراجع الخارجي حول السياسات المحاسبية المستخدمة بما فيها أثر السياسات المحاسبية البديلة في التقارير المالية، وأن تقوم بمناقشة المدقق الخارجي والإدارة بأثر السياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وكانت النتيجة بناء على العينة السابقة أن 63 % من لجان التدقيق مسؤولة عن تقييم اختيار السياسات المحاسبية، و 54 % من هذه اللجان تقوم بمناقشة جودة السياسات والمبادئ المحاسبية مع المدقق الخارجي.

واستناداً إلى المسح السابق لـ 100 شركة، كانت نتيجة الدراسة أن لجنة التدقيق تؤدي دوراً فعالاً بالإشراف على التقارير المالية، والإشراف على التزام الشركة بالقوانين والأنظمة، عدا دورها الأساسي بتحسين تقنيات الإفصاح.

- دراسة AICPA (2008) بعنوان: "أخطار وقضايا المحاسبة المالية التي يجب أن تنتبه لها لجنة التدقيق، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية دور لجنة التدقيق في تقييم المخاطر إذ يجب على اللجنة أن تعرف أنواع المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية كلها. وقد تضمنت هذه الدراسة أن لجنة التدقيق يجب أن تقوم بالإشراف على كفاية الإفصاح بالتقارير المالية، وأن تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية وأن تقوم لجنة التدقيق بتعريف التغيرات المحتملة والتغيرات التي حدثت فعلاً والتي لها أثر مادي على التقارير المالية، هذا عدا دورها الفعال لتحسين الاتصال بين كل من المدقق الداخلي والخارجي والإدارة.

وأوصت هذه الدراسة بأنه يجب على لجنة التدقيق أن تقوم بالحصول على تأكيد معقول بأن التقارير المالية أعدت بما ينسجم مع معايير التقارير المالية الدولية وأن تقيم الهيكل التنظيمي للإدارة للتأكد من كفاية الإشراف على المخاطر.

الاطار النظري

أولاً – مفهوم حوكمة الشركات:

جاء موضوع حوكمة الشركات استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين، وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

فقد عرفها البعض (Demirag, 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. كما ان نظام الحاكمة هام للمساهمين، سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة ام خارجها (البشير، 2003). وتساعد ايضاً في تحقيق تطلعات المجتمع ورغباتهم (الهنيني، 2005).

وعرفها معهد المدققين الداخليين (The Institute of Internal Auditors-IIA) بأنها: "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وحفظ قيم المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة الحاكمة المؤسسية. يكون مسؤولية أصحاب المصالح في المنظمة لتحقيق فعالية الوكالة. (حماد، 2005)

ويهتم هذا المصطلح بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة الشركات والرقابة عليها، ومعالجة المشكلات الناجمة عن ذلك، والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل الشركات من الداخل والخارج.

ويعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع (Hopkins, 2000)

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

إن سلامة الأداء وأدوات الرقابة الداخلية، والمساءلة وتطبيق اللوائح حسيماً هو موضوع، كلها تجعل من الحاكمة المؤسسية حقيقة وتنتج بالمحصلة النهائية مؤسسة تقدمية ناجحة قادرة على العيش والاستمرار ومواكبة التطورات المختلفة على أن سلامة الاتصال

بين الأقسام والإدارات المختلفة ووضوح قنواتها يعتبر جزء لا يتجزأ من دائرة الحاكمية المؤسسية. (أبو حمام، 2009).

ثانيا- أهمية الحاكمية المؤسسية

منذ عام 1997، ومع ظهور الأزمة المالية الآسيوية التي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والقوانين التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحاكمية المؤسسية. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين العارفين بأسرار المنظمة، والأقارب والأصدقاء بين مؤسسات الأعمال وبين الحكومة، وحصول المؤسسات على مبالغ كبيرة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث التي جرت في عام 2002، ابتداءً بفضيحة شركة إنرون (Enron) وما تلاه من اكتشاف لتلاعب المؤسسات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية الحاكمية المؤسسية حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية كفؤة. وقد اكتسبت الحاكمية المؤسسية أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي إتباع المبادئ السليمة للحاكمة المؤسسية إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح. وقد أدت الأزمة المالية إلى اتخاذ نظرة عملية حول استخدام الحاكمية المؤسسية الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن الحاكمية المؤسسية أبعد من كونها نظرية أخلاقية يتم إتباعها بشكل إجباري بل من المفترض على المؤسسات إتباعها بدوافع ذاتية لما تتوخاه من فائدة من هذا الإتباع.

يمكن أن تتحقق منافع ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني. فمن وجهة نظر كلية فإن من المتعارف عليه أن مستوى المعيشة في أي دولة يعتمد على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبدورها فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي دالة التطبيق الفاعل للسياسات الاقتصادية السليمة. وهكذا فإن أداء المؤسسات على تنوعها سوف ينعكس على قوة واستقرار الاقتصاد الوطني، فالأداء الضعيف سوف ينعكس سلباً على قوة واستقرار الاقتصاد الوطني فيجعله هشاً. كما أن الممارسات المؤسسية غير السليمة تهدد النظام المالي والاقتصادي بشكل عام. ومن جهة أخرى فقد تعاضمت في الآونة الأخيرة بشكل كبير أهمية الحاكمية المؤسسية لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاه الاجتماعي للاقتصاد والمجتمعات. فعلى الصعيد الاقتصادي تتنامى أهمية إتباع القواعد السليمة الحاكمية المؤسسية للآتي : (راضي، 2011)

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم. خاصة حائزي أقلية الأسهم.
- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسية المؤسسة في أسواق المال العالمية.

- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بأسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- وعلى الصعيد القانوني يهتم القانونيون باليات الحاكمة المؤسسية لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة. إذ تضم هذه الأطراف حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح.. الخ.
- أما على الصعيد الاجتماعي فتتناول لجنة (Turn Ball) مفهوم الحاكمة المؤسسية في معناه الأشمل والذي لا يضم فقط المؤسسات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها أما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة. والتي تؤثر على رفاهة الأفراد والمجتمع ككل. (راضي، 2011)

ثالثا – أهداف حوكمة الشركات:

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية: (Moureen, 2004)

- 1 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- 2 - تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمن اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- 3 - تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
- 4 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصصة، وضمن تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
- 5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

رابعا: آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وتشمل:

أ) قوة واستقلال لجنة التدقيق وتشمل:

- 1 - عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين.
- 2 - خبرة أعضاء لجنة التدقيق بالتقارير المالية.
- 3 - خبرة أعضاء لجنة التدقيق بتقارير التدقيق.

- 4 - استقلال مجلس إدارة الشركة.
- 5 - انتظام الاجتماعات الدورية للجنة (4 مرات في السنة) ولها اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي.
- 6 - إنخفاض نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المديرين الخارجيين.
- 7 - المدير التنفيذي الرئيسي للشركة ليس عضواً في لجنة مكافآت المجلس.

(ب) قوة التدقيق الداخلي بالشركة وتشمل:

- 1 - قوة الرقابة الداخلية.
- 2 - استقلال التدقيق الداخلي وتبعية اللجنة التدقيق.
- 3 - وجود رقابة قوية على كفاءة وفعالية استخدام موارد الشركة.
- 4 - وجود رقابة توجه على التقارير المالية.
- 5 - وجود رقابة قوية على التزام الشركة بالقوانين والتشريعات والأنظمة المطبقة.
- 6 - الإشراف الفعال على التخطيط الاستراتيجي للشركة.
- 7 - المراقبة الفعالة لإدارة مخاطر الشركة.
- 8 - وجود نظام فعال للمساءلة المحاسبية.
- 9 - التزام المدققين الداخليين بالميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي.
- 10 - وجود النظم المحاسبية والإدارية والمالية بالشركة.

(ج) التزام الشركة بمعايير المحاسبة المحلية والدولية.

(د) اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

(هـ) وجود نظام أخلاقي قوي بالشركة.

خامساً- آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمدققي الحسابات وتشمل:

- أ - استقلال مدققي الحسابات.
- ب- التغيير الإلزامي لمكتب التدقيق كل 3 سنوات.
- ج- التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق المحلية والدولية.
- د - التزام مدقق الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة.
- هـ- التزام مدقق الحسابات بمعايير رقابة الجودة.
- و - قيام مدقق الحسابات بتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للعميل.

سادسا- دور لجنة التدقيق

تلعب لجنة التدقيق دورا هاما في حاكمية المؤسسات، وهي لجنة دائمة مثبتة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة وهي عادة ما تكون موجودة في كل المنظمات والقطاعات الحكومية خاصة المنظمات الكبيرة (قانون الأوراق المالية، مادة رقم 25)، ويحضر هذه اللجنة المدققون الداخليون والمدقق الخارجي إذا لزم الأمر، وتفوض للجنة سلطات العمل طبقا للأحكام المقررة، وتقوم كذلك بفحص المجالات التي تتناسب مع أجندتها.

وتعتبر لجنة التدقيق بشكل متزايد من ركائز حاكمية المؤسسات، ويذكر الكثيرون أن نجاح حاكمية المؤسسة، يعتمد في المنظمة على نجاح لجنة التدقيق والفشل في العضوية أو الشكل أو دور أو كفاءة أو التزام لجنة التدقيق يؤدي إلى حدوث فجوة في حاكمية المؤسسات والنظام الموضوع بها في المنظمة.

يجب أن تقوم لجنة التدقيق بتناول الأمور الفعلية حيث تكون لها دور فعال، وتقل قدرة اللجنة كما قلت معرفة أعضائها بجوانب الرقابة والإجراءات المالية والمحاسبة والغش وحاكمية المؤسسات وهناك بعض الأمور الواجب مراعاتها عند عمل لجنة التدقيق: (راضي، 2011)

- ينبغي على المجلس تعيين لجنة التدقيق بحيث تكون أغلبيتها من أعضاء غير تنفيذيين وأغلبية أعضاء اللجنة يجب أن تكون على دراية بالأمور المالية.
- يكون رئيس اللجنة أحد الأعضاء غير التنفيذيين ومستقلا وليس رئيس مجلس الإدارة والرأي الأفضل هو أن رئيس مجلس الإدارة لا ينبغي أن يكون عضوا في لجنة التدقيق مطلقا ، ولكن يمكن دعوته لحضور الاجتماعات حسب ما يلزم من جانب رئيس تلك اللجنة وعلى مجلس الإدارة أن ينظر فيما إذا كان مطلوبا أن يكون الرئيس التنفيذي عضوا في لجنة التدقيق وأن يحضر فقط بناء على دعوة.
- لا بد أن يكون للجنة التدقيق نظاما مكتوبا عن عضويتها وسلطاتها وواجباتها
- لا بد أن تفصح المؤسسات في تقريرها السنوي عما إذا كانت لجنة التدقيق قد راعت النظام الرسمي وما إذا كانت قد أوفت التزاماتها عن السنة بما يتفق مع نظامها.

صاحبت الأهمية المتزايدة للجنة التدقيق يدا بيد الاعتماد على التدقيق الداخلي كجانب أساس لحلول حاكمية المؤسسات، وقد أوضحت بورصة نيويورك في عام 2002 أن "كل المؤسسات المسجلة بالبورصة لا بد أن تكون بها وظيفة التدقيق الداخلي" وفي المملكة المتحدة

نجد أن المراجعة التدقيق وإن كانت تلقى تشجيعاً قوياً إلا أنها ليست إلزامية (رغم أن لجنة التدقيق مطلوبة) ويحتاج المدقق الداخلي إلى علاقة قوية مع لجنة التدقيق. (راضي، 2009) حيث تعتبر لجنة التدقيق العميل الأول لوظيفة التدقيق الداخلية، وعندما تتغير الحاجة إلى العميل الأساسي لا بد وأن تتغير وظيفة التدقيق الداخلية، وإذا لم تتغير فإنها سوف تفقد دورها التقليدي، وعلى قدر ما يكون مطلوباً من لجنة المراجعة فإن التدقيق الداخلية عليها التمسك بالفرصة لزيادة خدماتها والتوسع في التفاعل بين لجنة التدقيق الداخلية يمكن أن يعزز جودة حاكمية المؤسسات ويقوي البنية الأساسية للمنظمة.

يسعى المدقق الخارجي إلى اختبار العمليات الأساسية التي تشكل أساس القوائم المالية وتكوين رأي محايد عن مدى عدالة القوائم المالية، ويمكن الاعتماد على تلك النظم التي تنتج القوائم المالية حيث يقل حجم العينة و نطاق الاختبارات عندما توجد نظم رقابة داخلية ونظم محاسبية سليمة. في حين يسعى المدقق الداخلي من جهة أخرى - إلى تقديم المشورة للإدارة عما إذا كانت عملياتها الرئيسية ذات نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ولهذا الغرض فإن المدقق الداخلي يقوم بإختبار الصفقات الناتجة للتأكد من تقييم وتحديد أي نقاط ضعف في النظم، وهذه النظم مصممة في الأصل لضمان ازدهار المؤسسة في المستقبل أكثر من كونها للمحاسبة عن الأنشطة، ويجب أن يكون واضحاً أن المراجع الخارجي يستخدم تلك النظم كأسلوب مختصر للتحقق من الأرقام الواردة في القوائم المالية، وعلى العكس فإن التدقيق الداخلية تهتم أساساً بجميع نظم الرقابة التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث التحليل الإحصائي

أولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة.

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	69	57.5
انثى	51	42.5
المجموع	120	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) حسب الجنس بأن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة للذكور بنسبة بلغت (57.5%)، و أدنى نسبة للإناث بنسبة (42.5%).

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25	18	15.0
من 26-30	88	73.3
من 31-35	12	10.0
أكثر من 36	2	1.7
المجموع	120	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) حسب عدد مرات التعامل مع البنك فإن أعلى نسبة من المتعاملين مع البنك للذين يتعاملون مع البنك من 1-3 مرات بنسبة بلغت (73.3%)، و أدنى نسبة كانت للذين يتعاملون مع البنك أكثر من 5 مرات بنسبة (1.7%).

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	41	34.2
بكالوريوس	66	55.0
دراسات عليا	13	10.8
المجموع	120	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) حسب المؤهل العلمي فأن الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس يشكلون النسبة من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (55%)، و أدنى نسبة كانت للذين مؤهلهم العلمي دراسات عليا بنسبة (10.8%).

ثانياً: فرضية الدراسة: لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وبين فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات البحث على فقرات مقياس فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.14	2.76	1-التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للشركة
1.00	1.80	2-تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية المراجعة
1.14	2.28	3-تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية
0.92	2.82	4-اهتمام حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالوحدة الإقتصادية وأهمها لجنة المراجعة ، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات.
1.21	2.52	5-اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالوحدة الإقتصادية بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.

0.92	4.04	6-جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات ، وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة.
0.91	3.88	7-تطبيق حوكمة الشركات قد يؤدي إلى وجود المعايير المهنية: والتي تعكس مدى معايير المحاسبة والمراجعة
0.89	3.81	8-جودة المعلومات المحاسبية للشركات التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها في الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات.
1.16	3.83	9-هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.
1.05	3.96	10-الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يكون أكثر في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.
1.12	3.86	11-تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة يؤدي إلى وجود مفهوم شامل لجودة هذه المعلومات يختلف عن مفهوم الجودة المستخدم حالياً.
1.06	3.83	12- تحفز الشركات على ادارة الأرباح.
0.88	3.96	13- تقوم الشركة بتعيين كفاءات في إدارة الأرباح.
0.95	3.92	14- تعمل الشركة على تطوير عمل إدارة الأرباح
0.96	3.78	15- تقوم الشركة بمراجعة نسب الربحية
1.07	3.95	16- تقوم الشركة على تحليل نسب الأرباح بشك متسلسل
0.35	3.44	الكلي

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) وجود أثر ايجابي بين الحوكمة في الشركات المساهمة الأردنية وبين فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي ، حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا البعد (3.44) وهو اعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3). وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى المتوسطات كانت على الفقرة رقم 6 بمتوسط إجابات (4.048)، أما أدنى المتوسطات فكانت على الفقرة رقم 2 بمتوسط (1.80).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار العلاقة بين حجم الشركة وتطبيقها لمدى الحوكمة.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
3.24	0.30	13.393	1.96	111	0.000

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) المبينة في الجدول رقم (5) للعينة الواحدة وجود أثر ايجابي بين الحوكمة في الشركات المساهمة الأردنية وبين فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات مقياس (3.24) وهو اعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3). وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (13.393) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية. وبناء عليه تقبل فرضية الدراسة .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناء على نتائج التحليل الإحصائي فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. بينت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة في الشركات المساهمة الأردنية وبين فاعلية المدقق الداخلي وقدرته على انجاح خطط التحكم المؤسسي، حيث بلغ متوسط الإجابات على فقرات مقياس (3.44) وهو اعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3). وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (13.393) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية. وبناء عليه تقبل فرضية الدراسة .

ثانياً: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. أن تعمل الشركة على تطبيق الحوكمة لزيادة فاعلية التدقيق.
2. العمل على تطوير نظام معياري شامل للحوكمة يلائم البيئة المحلية الأردنية ويكون مقياساً أساسياً يتم استخدامه في الشركات.
3. ضرورة التطبيق الجيد لحوكمة الشركات لأنه ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للشركة وزيادة كفاءته.

الاستبيان

الأخ /الأخت

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان: " اثر الحوكمة المؤسسية على فاعلية التدقيق الداخلي"، وذلك لاغراض البحث العلمي فقط .وقد تم اختياركم بصورة عشوائية ضمن عينة الدراسة لذا نرجو التكرم بتعبئة الاستمارة التي بين أيديكم علماً بأنها مخصصة لغايات البحث فقط.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم،،

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

أرجو التكرم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعكس رأيكم:-

1- الجنس: ذكر أنثى

2- العمر: أقل من 25 من 26-30

من 31-35 أكثر من 36

3- المستوى العلمي: دبلوم (متوسط) بكالوريوس

دراسات عليا غير ذلك حدد

الجزء الثاني: عبارات الإستبانة:

يرجى وضع إشارة (X) داخل مربع الإجابة التي ترى أنها أقرب إلى رأيك.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	
					التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ينعكس على الأداء الإداري والتشغيلي والمالي والنقدي للشركة	1
					تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية المراجعة	2
					تطبيق حوكمة الشركات يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية	3
					اهتمام حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالوحدة الإقتصادية وأهمها لجنة المراجعة ، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات.	4
					اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة وفي الرقابة على الأداء التشغيلي والمالي بالوحدة الإقتصادية بجانب تدعيم دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.	5
					جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات ، وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة.	6

					7	تطبيق حوكمة الشركات قد يؤدي إلى وجود المعايير المهنية : والتي تعكس مدى تطبيق المحاسبة والمراجعة
					8	جودة المعلومات المحاسبية للشركات التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها في الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات.
					9	هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.
					10	الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، يكون أكثر في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.
					11	تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير السابقة يؤدي إلى وجود مفهوم شامل لجودة هذه المعلومات يختلف عن مفهوم الجودة المستخدم حالياً.
					12	تحفز الشركات على ادارة الأرباح.
					13	تقوم الشركة بتعيين كفاءات في إدارة الأرباح.
					14	تعمل الشركة على تطوير عمل إدارة الأرباح
					15	تقوم الشركة بمراجعة نسب الربحية
					16	تقوم الشركة على تحليل نسب الأرباح بشك متسلسل

المراجع

1. أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009) أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة .
2. أبو عجيلة، عماد وحمدان، علام (2009) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح.
3. راضي، محمد سامي (2011) موسوعة المراجعة المتقدمة.
4. راضي، محمد سامي، "فجوة التوقعات في المراجعة: التشخيص والحلول - دراسة انتقادية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس 1999، الجزء الثاني.
5. حماد، طارق عبد العال (2005) حوكمة الشركات.
6. السعدني، بسبوني (2009) مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة.
7. هوارى، معراج عبد القادر، (2006) الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرسط قواعد الشفافية، بحث غير منشور، جامعة الأغواط، الجزائر، <http://www.infotechaccountants.com>
8. دهمش نعيم وأبو زر، عفاف، (2005) "أخلاقيات المحاسبة الإبداعية عرض وتحليل"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
10. محسن باقي (2011) ، "دور مراجع الحسابات في مواجهة تحديات: (المحاسبة الإبداعية (التلاعب في الحسابات)" دراسة نظرية، (2011)
11. درويش، محمد (2011) دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية (دراسة ميدانية)"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
12. أبو عجيلة، محمد وحمدان ، علان (2010) أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن). نقلا عن الرابط: <http://iefpedia.com/arab>
13. عيسى، سمير كامل محمد، (2008) العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات- مع دراسة تطبيقية، بحث محكم، مجلة كلية التجارة، للبحوث العملية جامعة الإسكندرية، العدد، رقم 1 مجلد 45.

14. Leora F. Klapper & Inessa Love (2002) Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets The World Bank.
15. Annemarie K.Keinath and Judith C.Walo, Audit Committee Responsibilities Focusing
16. on Oversight, Open Communication, and Best Practices, CPA Journal, Nov, 2004.
17. Gowthorpe, Catherine and Amat, Oriol, Creative Accounting: Some Ethical Issues of
18. Macro – and Micro- Manipulation, Journal of Business Ethics: Mar. 2005 part 1, Vol. 57
19. Issue 1, p 55 – 64.
20. American Institute of Certified Accountants (AICPA), Current Accounting Issues and Risk An Alert for Audit Committees, www.acipa.org, 2008.
21. Cadbury Adrin the Financil A spectsof Corporate Governance (1992).
22. Gerrit Sarens, 2007 "The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics" Dissertation doctor.